وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Monday, 22 September, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

خفض أسعار الفائدة يفشل في رفع أسعار النفط المتأثرة بانخفاض المخزونات

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

أنهت أسعار النفط الأسبوع على انخفاض طفيف مع تزايد المخزون الأميركي، وتفوق مخاوف فائض المعروض على خفض سعر الفائدة الذي طال انتظاره من قِبَل الاحتياطي الفيدرالي الأميركي. ولم يُحقق خفض سعر الفائدة دفعةً صعوديةً جديدةً لأسعار النفط، حيث سرعان ما قُوبل هذا الخبر بزيادةٍ أكبر من المعتاد في المخزون الأميركي، وتجدد المخاوف بشأن سياسة أوبك+ التي ستؤدي حتمًا إلى فائض في المعروض العام المقبل.

شهدت أسعار النفط انخفاضًا طفيفًا أسبوعيًا، حيث أغلق خام برنت القياسي العالمي الأسبوع عند حوالي 67 دولارًا للبرميل، وقد اتسمت أسعار سبتمبر حتى الآن بنطاقٍ ضيقٍ للغاية، حيث تراوحت بين 65.5 و69.0 دولارًا للبرميل طوال الشهر.

في تطورات الأسواق، اجتمع مندوبو أوبك+ الأسبوع الماضي في فيينا لمناقشة منهجية تقييم قدرات إنتاج النفط الخام لكل عضو، سعياً لاستخدام هذه القراءات كمرجع لخطوط الإنتاج الأساسية لعام 2027 لإعادة تعديل حصص الدول المتراجعة.

وكانت أمانة أوبك تلقت خطط تعويضات محدثة من روسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان وسلطنة عمان. ووفقًا لما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع الافتراضي الذي عقدته الدول الثماني التي أجرت تعديلات طوعية إضافية، وهي السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وسلطنة عمان، في 3 أغسطس 2025، تلقت أمانة أوبك خطط تعويضات محدثة بداية من أغسطس 2025 وحتى يونيو 2026 بمجموع تعويضات تبلغ 4,779 مليون برميل وزعت على ستة دول تشمل العراق 1,400 مليون برميل، والكويت 59,000 برميل، والإمارات 309,000 برميل، وكازخستان 2,630 مليون برميل، وعمان 70,000 برميل، وروسيا 311,000 برميل.

في تطورات أخرى، تناقش المفوضية الأوروبية مقترحاً لتسريع حظرها الخاص على واردات الغاز الطبيعي المسال الروسي، ربما حتى قبل الموعد النهائي المفترض في يناير 2028، مع بدء حظر العقود قصيرة الأجل في يونيو المقبل.

في الصين، تُشدد كبرى الشركات الصينية قبضتها على جولة تراخيص ترينيداد. وتلقت ترينيداد وتوباغو أربعة عروض فقط لـ 26 منطقة معروضة حالياً في المزاد، ثلاثة منها من شركة التنقيب البحرية الصينية سي ان أو او سي، مما يعيق مساعي الدولة الكاريبية لوقف سنوات من الانخفاض المستمر في إنتاج الغاز.

في ناميبيا تستعد البلاد لطفرة نفطية كبيرة، مع احتياطيات بحرية تقدر بنحو 20 مليار برميل، ومعدل نجاح ينافس الطفرة النفطية في غيانا، شهد حوض أورانج في ناميبيا اكتشافات ضخمة بقيادة بعض من أكبر الأسماء في هذا القطاع.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كما تسعى شركات ناشئة مثل أوريجين إنرجي إلى ترسيخ مكانتها في هذا المجال، مما قد يجعل ناميبيا واحدة من أكبر 10 منتجين للنفط في العالم بحلول عام 2035.

في الولايات المتحدة، نفت شركة إكسون موبيل الأميركية العملاقة للنفط شائعات إعلامية حول تفكيرها في العودة إلى مشروع سخالين1- الروسي، الذي انسحبت منه في عام 2022، مؤكدةً أن محادثاتها مع المسؤولين الروس كانت حول استرداد 4.6 مليارات دولار من الاستثمارات المفقودة.

في النرويج، أوقفت شركة النفط النرويجية الحكومية "إكوينور" جميع الأنشطة غير الضرورية في مصفاة مونغستاد التابعة لها، والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية 230 ألف برميل يوميًا، بعد حادث مميت أثناء عمليات الرفع في الموقع، وذلك بعد أقل من ثلاثة أشهر من اضطرار نفس المصفاة إلى إيقاف الإنتاج بسبب انقطاع التيار الكهربائي.

في توسعات شركات التجارة العالمية في قطاع التكرير، من المتوقع أن تقدم شركتا التجارة العالميتان "فيتول" و"جلينكور" عروضًا رسمية لشراء حصة 50 % من شركة "شيفرون" في ثاني أكبر مصفاة في سنغافورة، وهي مصفاة جزيرة جورونغ، التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 290 ألف برميل يوميًا، والتي كانت شركة النفط الأميركية العملاقة تُشغّلها حتى الآن بالاشتراك مع "بتروتشاينا".

في الإمارات، سحبت أدنوك، شركة النفط الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة، عرضها البالغ 18.7 مليار دولار أميركي للاستحواذ على شركة سانتوس الأسترالية لإنتاج النفط والغاز بعد أشهر من الخلافات حول تقييم الشركة، مسجلةً بذلك ثالث محاولة فاشلة لشرائها خلال سبع سنوات.

في اليابان، تسعى البلاد لمزيد من الغاز الصخري الأميركي. وأفادت التقارير أن شركة المرافق اليابانية الرائدة "جيرا" تجري مفاوضات متقدمة مع شركة جيوساذرن إنرجي، المدعومة من بلاكستون، وشركة خطوط الأنابيب "ويليامز كومبانيز"، لشراء أصول إنتاج غاز طبيعي بقيمة 1.7 مليار دولار أميركي في حوض هاينزفيل.

في ليبيريا، تتطلع البلاد إلى ازدهار في الاستكشاف بصفقة كبرى. ومُنحت شركة النفط الفرنسية العملاقة "توتال إنرجيز" أربع مناطق استكشاف قبالة سواحل ليبيريا، تغطي حوالي 12,700 كيلومتر مربع (3.1 ملايين فدان)، حيث تسعى هذه الدولة الأفريقية - التي لم تُكتشف نفطها بعد - إلى محاكاة نجاح ساحل العاج المجاور.

في سريلانكا، تأمل البلاد في تدخل صيني في قطاع التكرير، حيث تتوقع سريلانكا أن تبدأ شركة النفط الحكومية الصينية "سينوبك" بناء مصفاة هامبانتوتا، التي تبلغ طاقتها 200 ألف برميل يوميًا، هذا العام، بعد تخصيص الأرض للمشروع الذي تبلغ تكلفته 3.7 مليارات دولار، على أمل أن يُحتفظ بما بين 20 % و30 % من إنتاجها محليًا. في بنما، فتحت هيئة قناة بنما باب تقديم العروض لشركات هندسية لبناء خط أنابيب جديد لغاز البترول المسال، بقيمة 6 مليارات دولار، يربط بين المحيطين الأطلسي والهادئ، بهدف الوصول إلى طاقة إنتاجية تبلغ مليوني برميل يوميًا لاستيعاب تدفقات البروبان والبيوتان الأميركية المتزايدة إلى آسيا. في الكونغو، تدرس البلاد تمديد حظر تصدير الكوبالت. وتدرس جمهورية الكونغو الديمقراطية، أكبر منتج للكوبالت في العالم، تمديد حظر تصديره لمدة شهرين على الأقل، مستفيدةً من ارتفاع أسعاره بعد ارتفاع العقود الآجلة في بورصة كومكس بنسبة 60 % منذ بدء الحظر في فبراير، ليصل سعرها الآن إلى 16 دولارًا للرطل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفي تحدٍّ لضغوط العقوبات، ارتفع سعر النفط الخام الروسي، حيث ارتفع سعر خام الأورال، وهو خام روسي متوسط الحموضة، للتحميل في أكتوبر، خلال الشهر الماضي ليصل إلى خصم دولارين للبرميل مقابل خام برنت، بزيادة دولار واحد عن الشهر السابق، مما يعكس ارتفاعًا متزامنًا في أسعار الشحن. في السعودية، تصدرت الشركات السعودية مرتفعة المديونية، المستفيدين من خفض الفائدة بعد قرار البنك المركزي السعودي بخفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس. وتستعد الشركات السعودية المدرجة المثقلة بالديون، للاستفادة من هذا القرار، لكن مدى الاستفادة من هذه القرار ستختلف من قطاع لآخر وأيضًا من شركة لأخرى.

وتشير بيانات رسمية إلى أن إجمالي ديون الشركات المدرجة في مؤشر السوق السعودية الرئيسية "تاسي" وصل إلى أكثر من 1.8 تريليون ريال، بما فيها ديون طويلة وقصيرة الأجل. وقرر بنك الاحتياط الفيدرالي الأميركي الأربعاء الماضي خفض أسعار الفائدة بواقع ربع نقطة مئوية، في أول خفض خلال ولاية دونالد ترامب الثانية، والأول كذلك خلال عام بعد أن الخفض السابق في سبتمبر 2024، وتبعته في ذلك البنوك المركزية الخليجية ومنها البنك المركزي السعودي.

وسيختلف مدى استفادة الشركات من أسعار الفائدة المنخفضة على أساس هيكل توزيع الديون بحسب نسبة الديون بفائدة ثابتة أو متغيرة، وكذلك حصص الديون طويلة وقصيرة الأجل، فيما ستستفيد الشركات عمومًا من الديون الجديدة بفائدة أقل.

ووفقا لبيانات من شركة تداول، تجاوزت ديون 18 شركة مدرجة ضعفي حقوق المساهمين بنهاية الربع الثاني من العام الجاري، فيما هناك 20 شركة تعادل ديونها أكثر من نصف أصولها. وشهدت الأسهم المثقلة بالديون في السوق السعودية ارتفاعات شبه جماعية خلال آخر جلستين الأسبوع الماضي أبرزها مكاسب أسهم أرامكو، وأكوا باور، وسينومي ريتيل، وكيمانول.

وتأثرت النتائج المالية للشركات المدرجة بالسوق السعودية بشكل كبير بارتفاع أسعار الفائدة لأعلى مستوياتها في أكثر من عقدين التي سادت خلال الفترة الماضية، وهو ما أعلنته بالفعل غالبية هذه الشركات في إفصاحاتها المالية في صورة زيادات كبيرة في تكلفة التمويل.

وتأتي شركات قطاعات الطاقة والمرافق والتعدين والاتصالات والبتروكيماويات في مقدمة الشركات الأعلى مديونية في السوق السعودية بسبب حجم وطبيعة الأنشطة التي تعمل فيها والتي تحتاج لأموال ضخمة.

على صعيد الشركات، تحتل الصدارة شركة أرامكو السعودية بديون تفوق 348 مليار ريال بنهاية الربع الثاني من العام الجاري، ثم الكهرباء السعودية نحو 179 مليار ريال، وسابك 42 مليار ريال، ومعادن 35 مليار ريال، وأكوا باور 30 مليار، ثم بترورابغ، وإس تي سي، وسينومي سنترز، ومرافق، والمملكة القابضة ما بين 29 و13 مليار ريال.

وذكرت شركة أرامكو السعودية في تقرير مجلس الإدارة لعام 2023 أنه في 31 ديسمبر 2023 و2022، قد يؤدي التغير بـ1 % في أسعار الفائدة في السوق، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، إلى صافي تغير بنحو 1.28 مليار ريال و2.16 مليار ريال، على التوالي، في دخل الشركة قبل ضرائب الدخل والزكاة نتيجة لأثر ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة في السوق.

كنسبة لحقوق المساهمين، تتجاوز الديون لدى 18 شركة ضعفي حقوق مساهميها، بينها 3 شركات ديونها أكثر من 3 أضعاف حقوق المساهمين لديها، وهم، بان القابضة وساسكو والزامل للصناعة، بنيما هناك 7 شركات أخرى تبلغ ديونها أكثر من 2.5 ضعف حقوق مساهميها وهم، بترورابغ، الدريس، كيمانول، طباعة وتغليف، المتقدمة، ومرافق، والمطاحن الحديثة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

من جهة أخرى، انتهت شركة أرامكو من طرح صكوك دولية بقيمة 3 مليارات دولار على شريحتين، بموجب برنامج إصدار الصكوك الدولية. وستكون هذه الصكوك المقوّمة بالدولار الأميركي، مباشرة ذات أولوية وغير مضمونة مع حق محدود للرجوع على الأصول والتي تشكل التزامًا على شركة إس أيه جلوبال صكوك ليمتد.

وبلغ العدد الإجمالي للصكوك 15 ألف صك، بقيمة اسمية 200 ألف دولار أميركي، وبلغ العائد على هذه الصكوك 4.125% للصكوك المستحقة خلال 5 سنوات، و4.625 % للصكوك المستحقة خلال 10 سنوات.

في أوروبا، يدرس الاتحاد الأوروبي تدابير تجارية تستهدف خط "دروجبا" النفطي الروسي الذي يمد المجر وسلوفاكيا، علمًا بأن الإجراء قيد البحث سيؤثر بشكل مباشر على هذه الإمدادات إذا لم يتم إيقافها تدريجيًا. وحتى الآن، أبدت بودابست وبراتيسلافا ترددًا في تنويع مصادر إمداداتهما بعيدًا عن نفط موسكو، وعرقلتا إجراءات تقولان إنها تهدد أمنهما في مجال الطاقة.
في صعيد متصل، نفذت أوكرانيا هجمات بطائرات مسيرة على مصفاتي نفط روسيتين في منطقة الفولغا يوم السبت، في إطار سلسلة من الهجمات التي تستهدف البنية التحتية للنفط داخل عمق الأراضي الروسية.

وأوضحت هيئة الأركان العامة الأوكرانية عبر صفحتها على "فيسبوك" أن الانفجارات وقعت في مصفاتي ساراتوف ونوفوكويبيشيفسك التابعتين لشركة روسنفت، واللتين تبعدان عن كييف نحو 1100 كيلومتر (680 ميلًا) و1800 كيلومتر على التوالي.

كما ذكر التقرير أن هجومًا آخر استهدف "محطة إنتاج يُخلط فيها النفط عالي ومنخفض الكثافة من حقول مختلفة لتكوين خام الأورال المخصص للتصدير"، وتقع هذه المحطة في منطقة سامارا.

من جانب أخر، ستطال عقوبات الاتحاد الأوروبي على روسيا مشتري نفط موسكو، في وقت يسعى التكتل لتشديد الضغط على قدرة الكرملين على الوصول إلى عائدات النفط. وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين للصحفيين يوم الجمعة إن التدابير الأخيرة للاتحاد ستركز على كيانات في ما يُعرف بالدول الثالثة. وبحسب أشخاص مطلعين، سيشمل ذلك نحو عشر جهات صينية وعددًا من الهيئات الهندية.

يأتي هذا الإعلان بعد أيام فقط من دعوة الرئيس الأميركي دونالد ترمب الاتحاد الأوروبي إلى تكثيف الضغط على تجارة الطاقة الروسية، وحثّه التكتل على فرض رسوم ثانوية على مشتري النفط الروسي.

وأضافت فون دير لاين: "نحن الآن نستهدف أولئك الذين يغذون حرب روسيا من خلال شراء النفط في خرقٍ للعقوبات. نستهدف المصافي وتجار النفط وشركات البتروكيماويات في دول ثالثة، بما في ذلك الصين.
في العراق، تطمح رؤية 2050 إلى عراق متحرر من الريع النفطي وتحقيق اقتصاد متنوع ومستقر إيذانًا ببدء مرحلة جديدة من التعافي والنهوض وفق ما كشفته "رؤية 2050". وأكد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، يوم السبت، خلال حفل إطلاق "رؤية العراق 2050 نحو التنمية والمستقبل"، أن البرنامج يستهدف التركيز على تأسيس مجتمع حي منتج واقتصاد تنموي سيادي متنوع ومستدام وحكومة ذكية رشيدة وتموضع إقليمي ودولي متوازن، وجعل الشباب كمحور وهدف بالاعتماد على هيئات متابعة رقمية وآليات تمويل طويلة الأمد بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتعاون الدولي الفعّال.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال: "رؤية 2050 رسالة للعالم بأن العراق بدأ ينهض ويستعيد دوره كقوة منتجة وفاعلة نحو السلام والاستقرار والازدهار"، وفق ما أوردته وكالة الأنباء العراقية.

في الولايات المتحدة، سجلت حيازات الأجانب من سندات الخزانة الأميركية، مستوى قياسيًا خلال يوليو، بدعم من زيادة الحيازات في المملكة المتحدة وفرنسا التي عوضت بشكل كبير التراجع المسجل في الصين.

وأظهرت بيانات وزارة الخزانة الأميركية الصادرة يوم الخميس أن إجمالي الحيازات الأجنبية من سندات الخزانة بلغ 9.16 تريليون دولار في يوليو، بزيادة قدرها 31.9 مليار دولار عن يونيو.

وانخفضت حيازات الصين من سندات الخزانة، ثالث أكبر مالك أجنبي لها، بمقدار 25.7 مليار دولار خلال يوليو لتسجل 730.7 مليار دولار، وهو أدنى مستوى لها منذ عام 2008، كما تراجعت حيازات بلجيكا، التي تضم حسابات وصاية صينية وفقًا لمحللي السوق، بمقدار 5.2 مليارات دولار لتصل إلى 428.2 مليار دولار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

العالم بحاجة لإنفاق 540 مليار دولار سنوياً للتنقيب عن النفط والغاز

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

تقول وكالة الطاقة الدولية إن العالم يجب أن ينفق حوالي 540 مليار دولار سنويًا على استكشاف النفط والغاز للحفاظ على الإنتاج حتى عام 2050، مع توقع إنفاق 570 مليار دولار في عام 2025. وبدون استثمارات جديدة، سينكمش العرض بأكثر من 5 ملايين برميل يوميًا سنويًا - أي ما يعادل إنتاج النرويج والبرازيل مجتمعين - بسبب النضوب السريع، وخاصة من النفط الصخري الأمريكي. ومع عدم ظهور أي بوادر تذكر على بلوغ الطلب ذروته، فإن استمرار الاستثمار المرتفع ضروري لمجرد الحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية.

وصرح المدير التنفيذي للوكالة، فاتح بيرول، بأن معدلات الانخفاض المتسارعة، والتي تُعزى جزئيًا إلى زيادة الاعتماد العالمي على النفط الصخري الأمريكي، تعني أن صناعة النفط والغاز العالمية "ستضطر إلى العمل بوتيرة أسرع بكثير لمجرد الثبات".

وتعني هذه التوقعات أيضًا أن الشركات ستحتاج إلى استغلال الاحتياطيات التي لم تُكتشف بعد، ما لم يتحول الطلب بعيدًا عن الوقود الأحفوري، للحفاظ على الإنتاج عند مستواه الحالي خلال 25 عامًا، كما يُمثل هذا تحولًا كبيرًا في نهج وكالة الطاقة الدولية، التي دعت في السنوات الأخيرة كبار المنتجين إلى إنفاق المزيد على الطاقة النظيفة.

تُعدّ التوقعات مهمةً نظرًا لضعف مؤشرات بلوغ الطلب على النفط ذروته قريبًا، مما يعني أن زيادة الإنتاج ستظل ضرورية لسنوات قادمة. وبينما يُتوقع فائض عالمي من النفط لهذا العام والعام المقبل، توقعت شركة بي بي هذا العام أن يظل نمو العرض خارج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ثابتًا إلى حد كبير لمدة تتراوح بين 12 و18 شهرًا بدءًا من أوائل عام 2026.

غياب الاستثمار في المنبع

وقال بيرول، من وكالة الطاقة الدولية، في بيان: "في حالة النفط، سيؤدي غياب الاستثمار في المنبع إلى إزالة ما يعادل إنتاج البرازيل والنرويج مجتمعين سنويًا من توازن السوق العالمية".

ويُعدّ هذا التوقع جزءًا من تقرير حلل أكثر من 15 ألف حقل ومدى سرعة انخفاض إنتاجها. وبدون الاستثمار، سينخفض العرض العالمي بما يعادل إنتاج النرويج والبرازيل مجتمعين - أي أكثر من 5 ملايين برميل يوميًا - سنويًا. ويزيد هذا الرقم بنحو 40 %عما كان عليه في عام 2010، ويعزى ذلك جزئيًا إلى زيادة الاعتماد على إنتاج النفط الصخري، وخاصةً من الولايات المتحدة، والذي عادةً ما يُستنزف أسرع من الاحتياطيات التقليدية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال كريستوف ماكجليد، رئيس وحدة إمدادات الطاقة في وكالة الطاقة الدولية، في ندوة عبر الإنترنت، إنه في حين من المرجح أن يصل الإنفاق العالمي إلى 570 مليار دولار هذا العام - وهو ما يكفي للحفاظ على الإنتاج عند مستوياته الحالية إذا استمر - فإن المبلغ سيكون أقل قليلاً من عام 2024.

يميل النقاش حول مستقبل النفط والغاز الطبيعي إلى التركيز على توقعات الطلب، مع إيلاء اهتمام أقل بكثير لكيفية تطور وضع العرض. هذا التباين في غير محله، والفهم الدقيق لمعدل انخفاض إنتاج حقول النفط والغاز الحالية بمرور الوقت أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. لطالما بحثت وكالة الطاقة الدولية هذه المسألة. تدعم معدلات الانخفاض - المعدل السنوي لانخفاض الإنتاج من حقل نفط أو غاز قائم - تحليلنا لأرصدة السوق واحتياجات الاستثمار في جميع سيناريوهات التوقعات.

وتم تخصيص ما يقرب من 90 % من الاستثمارات السنوية في قطاع النفط والغاز منذ عام 2019 لتعويض انخفاضات الإنتاج بدلاً من تلبية نمو الطلب، ومن المتوقع أن يبلغ الاستثمار في عام 2025 حوالي 570 مليار دولار أمريكي، وإذا استمر هذا الوضع، فقد يستمر نمو الإنتاج المتواضع في المستقبل. لكن انخفاضًا طفيفًا نسبيًا في استثمارات قطاع النفط والغاز يمكن أن يُحدث فرقًا بين نمو إمدادات النفط والغاز وثبات الإنتاج. في الوقت نفسه، يتطلب الأمر استثمارات أقل في سيناريو انكماش الطلب.

شهدت تركيبة إنتاج النفط والغاز تغيرًا سريعًا في السنوات الأخيرة مع الارتفاع الملحوظ في إنتاج النفط الصخري والغاز الصخري. في عام 2000، ساهمت حقول النفط التقليدية بنسبة 97 % من إجمالي إنتاج النفط عالميًا، إلا أنها انخفضت بحلول عام 2024 إلى 77 % نتيجةً لارتفاع إنتاج الحقول غير التقليدية.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فإن حوالي 70 % من إجمالي الإنتاج الحالي، والبالغ 4300 مليار متر مكعب، يأتي من الحقول التقليدية، بينما يُنتج معظم الباقي من الغاز الصخري في الولايات المتحدة. حتى مع ثورة الصخر الزيتي، لا يزال إنتاج النفط والغاز الإجمالي يعتمد بشكل كبير على عدد صغير من الحقول العملاقة، وخاصةً في الشرق الأوسط وأوراسيا وأمريكا الشمالية، والتي شكلت مجتمعةً ما يقرب من نصف إنتاج النفط والغاز العالمي في عام 2024.

يكشف التحليل المفصل لسجلات إنتاج حوالي 15,000 حقل نفط وغاز من جميع أنحاء العالم أن متوسط معدل الانخفاض السنوي العالمي الملحوظ بعد الذروة يبلغ 5.6 % للنفط التقليدي و6.8 % للغاز الطبيعي التقليدي. ويختلف هذا المعدل بشكل كبير حسب نوع الحقل: حيث ينخفض إنتاج حقول النفط العملاقة بمعدل 2.7 % سنويًا، بينما يتجاوز متوسط الحقول الصغيرة 11.6 %. وينخفض إنتاج حقول النفط البرية بمعدل أبطأ، بمعدل 4.2 % سنويًا، مقارنةً بتلك الموجودة في أعماق البحار، بمعدل 10.3 %. الشرق الأوسط، الذي يضم أكبر حقول النفط البرية التقليدية في العالم، يُسجل أدنى معدل انخفاض مُلاحظ للنفط بعد الذروة، بنسبة 1.8 %، بينما تُسجل أوروبا، التي تمتلك حصة كبيرة من الحقول البحرية، أعلى معدل انخفاض، بنسبة 9.7 %.

إلى جانب معدلات الانخفاض المُلاحظة المُستمدة من سجلات إنتاج الحقول، يُمكن تقدير الانخفاضات الطبيعية التي قد تحدث في حال توقف جميع الاستثمارات الرأسمالية. هذه الانخفاضات أكثر حدة. إذا توقفت جميع الاستثمارات الرأسمالية في مصادر إنتاج النفط والغاز الحالية فورًا، سينخفض إنتاج النفط العالمي بنسبة 8 % سنويًا في المتوسط خلال العقد المُقبل، أو حوالي 5.5 مليون برميل يوميًا. وهذا يُعادل خسارة أكثر من الإنتاج السنوي للبرازيل والنرويج سنويًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتزداد معدلات الانخفاض الطبيعي حدة. في عام 2010، كانت معدلات الانخفاض الطبيعي ستؤدي إلى انخفاض سنوي قدره 3.9 مليون برميل يوميًا في إنتاج النفط، وانخفاض سنوي قدره 180 مليار متر مكعب في إنتاج الغاز. تعكس معدلات الانخفاض الطبيعي الأكثر حدة المُلاحظة حاليًا مقارنةً بعام 2010 الاعتماد الأكبر اليوم على المصادر غير التقليدية، والتغيرات في مزيج الإنتاج التقليدي (مثل الحقول البحرية العميقة وغازات الغاز الطبيعي)، وقاعدة إمداد أكبر.

المصادر غير التقليدية

وتُظهر معظم المصادر غير التقليدية لإنتاج النفط والغاز معدلات انخفاض أسرع بكثير من الأنواع التقليدية. إذا توقفت جميع الاستثمارات في إنتاج النفط الصخري والغاز الصخري فورًا، سينخفض الإنتاج بأكثر من 35٪ في غضون 12 شهرًا، وبنسبة 15٪ أخرى في العام الذي يليه. كما أصبحت حقول النفط الصخري في الولايات المتحدة "أكثر غازية"، مما يرفع معدلات الانخفاض الإجمالية مع نضوج الحقول الغنية بالنفط.

وفي ظل معدلات الانخفاض الطبيعي، سيصبح العرض العالمي من النفط والغاز أكثر تركيزًا بين عدد قليل من دول الشرق الأوسط وروسيا، مع ما يترتب على ذلك من آثار على أمن الطاقة. يأتي معظم إنتاج النفط في الولايات المتحدة من مصادر غير تقليدية تتناقص بسرعة، بينما يُنتج معظم النفط في الشرق الأوسط وروسيا من حقول تقليدية عملاقة تتناقص ببطء. في غياب المزيد من الاستثمارات الرأسمالية، ستواجه الاقتصادات المتقدمة انخفاضًا سريعًا في الإنتاج - بنسبة 65% خلال العقد المقبل - بينما سيكون الانخفاض أقل حدة في الشرق الأوسط وروسيا (45 %).

يحتاج قطاع النفط والغاز إلى العمل بسرعة للحفاظ على استقراره. وللحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية، يجب أن يتجاوز إنتاج النفط 45 مليون برميل يوميًا. وستكون هناك حاجة إلى حوالي 2000 مليار متر مكعب من النفط والغاز الطبيعي في عام 2050 من الحقول التقليدية الجديدة. الاستثمار في حقول النفط والغاز التقليدية الحالية - على سبيل المثال من خلال صيانة الآبار، وحفر الآبار، والغمر بالمياه - يبطئ انخفاض الإنتاج عن معدل الانخفاض الطبيعي. سيكون هناك أيضًا مساهمة في توازن العرض من مشاريع النفط والغاز التي لا تزال تتزايد، ومن المشاريع التي تمت الموافقة عليها بالفعل للتطوير، ومن الاستثمار الجاري في الموارد غير التقليدية. ومع ذلك، فإن هذا يترك فجوة كبيرة يجب سدّها من خلال مشاريع النفط والغاز التقليدية الجديدة للحفاظ على الإنتاج عند مستوياته الحالية، على الرغم من أنه يمكن تقليل الكميات المطلوبة إذا انخفض الطلب على النفط والغاز.

وقد تم اكتشاف حوالي 230 مليار برميل من النفط و40 تريليون متر مكعب من موارد الغاز التي لم تتم الموافقة عليها بعد للتطوير، وتوجد أكبر الكميات في الشرق الأوسط وأوراسيا وأفريقيا. يمكن أن يُضيف تطوير هذه الموارد حوالي 28 مليون برميل يوميًا و1300 مليار متر مكعب إلى ميزان العرض بحلول عام 2050.

ويتطلب سد فجوة العرض المتبقية للحفاظ على الإنتاج الحالي حتى عام 2050 اكتشافات سنوية تبلغ 10 مليارات برميل من النفط وحوالي 1000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. هذه الكميات تفوق بقليل ما تم اكتشافه سنويًا في السنوات الأخيرة. سيضيف تطوير هذه الموارد حوالي 18 مليون برميل يوميًا و650 مليار متر مكعب من إنتاج النفط والغاز الجديد بحلول عام 2050.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

في السـنوات الأخيرة، اسـتغرق تشـغيل مشـاريع المنبـع التقليديـة الجديـدة مـا يقـرب مـن 20 عامًـا في المتوسـط. ويمثـل هـذا الوقـت مـن إصـدار رخصـة استكشـاف جديـدة إلى لحظـة بـدء الإنتـاج. ويشـمل ذلـك خمـس سـنوات في المتوسط لاكتشـاف الحقل، وثماني سـنوات لتقييمه والموافقة علـى تطويـره، وسـت سـنوات لإنشـاء البنيـة التحتيـة اللازمـة وبـدء الإنتـاج. حـوالي ثـلثي مشـاريع النفـط والغـاز التقليديـة التي تمت الموافقة عليها في السـنوات الأخيرة كانت توسـعات لحقـول قائمـة، وأكثـر مـن 70% مـن الموافقـات التقليديـة الأخيرة هـي مشـاريع بحريـة.

أنـقـر هـنـا للرجـوع للأعـلى

الشرق الأوسط

ارتفاع في إيرادات العراق النفطية بعد انتهاء التخفيض الطوعي

أعلنت شركة تسويق النفط العراقية (سومو)، الأحد، تحقيق زيادة في إيراداتها بعد إنهاء التخفيض الطوعي.

وقال مدير عام الشركة، علي نزار الشطري، وفقاً لـ«وكالة الأنباء العراقية»: «العراق حصل على زيادة في صادراته النفطية بعد إنهاء التخفيض الطوعي تدريجياً من قِبَل الدول المنضوية في (اتفاق أوبك) والدول المؤتلفة معها».

وأوضح أن «العراق تمكن من زيادة إنتاجه النفطي مما أتاح له رفع حجم صادراته، وذلك استناداً إلى دراسة توازن السوق النفطية من قِبل خبراء (أوبك) والدول خارجها، الذين أقروا إمكانية إجراء هذه الزيادة».

وأضاف أن «الصادرات النفطية تعد المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة، ومع الأسعار الحالية التي تتراوح بين 65 - 68 دولاراً للبرميل، وبمعدل سنوي يقارب 70 دولاراً، والزيادة ستسهم في تحقيق مئات الملايين من الدولارات كعائدات إضافية يمكن استثمارها لدعم متطلبات الموازنة».

وأشار إلى أن «شركة تسويق النفط تعمل عبر اتفاقات تجارية ومشاريع مشاركة أرباح مع شركات أجنبية، على تحقيق إيرادات أكبر من بيع النفط التقليدي عبر الموانئ، من خلال إعادة بيع جزء من البراميل في الأسواق العالمية عند وجود فرص تجارية أو طلب من شركات معينة، ما يوفر أرباحاً إضافية فوق السعر الرسمي».

ولفت إلى أن «الشركة فعلت أيضاً آلية بيع الشحنات الفورية، وهو ما أتاح بيع عدد من البراميل بعلاوات سعرية تتناسب مع حجم الطلب والفرص المتاحة في السوق النفطية العالمية».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

العقوبات النفطية تؤدي إلى توسع أسطول روسيا الخفي

اندبندنت

كفاية أولير

ملخص
أدت القيود المفروضة على تصدير النفط إلى زيادة كلفة شحن النفط الروسي بحراً، لكنها في الوقت نفسه وسعت اقتصاد الشحن غير القانوني، مع تداعيات طويلة الأمد

منذ بداية الحرب الروسية في أوكرانيا فرض الغرب عقوبات اقتصادية على روسيا بهدف خنق أرباحها من مبيعات النفط، ومع إعلان أوروبا جولتها الـ19 من العقوبات بدأت حقيقة مزعجة تتضح.
وجدت روسيا بسرعة طريقة لتجاوز قيود الأسعار والحظر على الصادرات لتحقيق أرباح من النفط فبناء أسطول ضخم من السفن المتقادمة غير الواضحة الملكية، والتي تنقل الوقود بصورة سرية إلى أسواق بعيدة، مكنها من التهرب من العقوبات وتحقيق أرباح مالية.

لكن من الواضح الآن أن التوسع الكبير في هذا "الأسطول الخفي" يحمل آثاراً خطرة، وربما طويلة الأمد، فالسفن المتهالكة تشكل أخطاراً بيئية جسيمة، كما أدى هذا التوجه إلى خلق اقتصاد شحن غير قانوني ضخم قد يستمر بعد انتهاء الحرب، مما يفتح الباب أمام دول مثل روسيا وإيران للاستمرار في التحايل على النظام الدولي، بينما تظل الصين والهند من أبرز العملاء.
وقال المتخصص في مجال الأمن البحري ومؤسس مؤسسة الأبحاث "آي أركونسيليوم" إيان رابلي لصحيفة "نيويورك تايمز"، "كثر يريدون الجزء السهل فقط - فرض العقوبات - لكننا في الواقع تسببنا في مشكلة أكبر. العقوبات لم تضعهم خارج السوق، بل أخرجتهم من الأعمال الشرعية".
ووفقاً لشركة الأبحاث "أس أند بي غلوبال ماركت إنتيليجنس" يشكل الأسطول الخفي الروسي نحو 17 في المئة من جميع ناقلات النفط العاملة في المحيطات اليوم. وتشير تقديرات الشركة إلى أن عدد السفن في هذا الأسطول بلغ 940 سفينة في وقت سابق من هذا العام، بزيادة قدرها 45 في المئة مقارنة بالعام الماضي.

وعلى رغم وجود بعض السفن ذات ملكية وممارسات شحن مشكوك فيها قبل الحرب الروسية على أوكرانيا في فبراير (شباط) 2022 فإن هذه الظاهرة ازدادت بصورة كبيرة بعد اندلاع النزاع.

وبحلول نهاية ذلك العام حظرت أوروبا واردات النفط الروسي بحراً، مما اضطر روسيا فجأة إلى الاعتماد على الهند والصين لشراء نفطها، ومع انشغال سفنها بالرحلات الطويلة إلى هذه الموانئ البعيدة كان لزاماً على روسيا زيادة عدد السفن.
وسعت روسيا إلى تجنب حد السعر الأقصى، إذ فرضت مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي وأستراليا قيوداً على الشركات لتقديم التأمين والخدمات الأخرى في حال بيع النفط الخام الروسي بسعر يتجاوز 60 دولاراً للبرميل، وهو الحد الذي خفضه الاتحاد الأوروبي وبريطانيا لاحقاً إلى مستويات أدنى.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

لماذا تفرض الدول مزيداً من العقوبات؟
بـدأت السـفن المرتبطـة بروسـيا باسـتخدام تـأمين مشـكوك فيـه أو مـن دون تـأمين علـى الإطلاق، كمـا شرعـت في رفـع أعلام دول ثالثة وإرسـال معلومـات موقـع مزيفـة لإخفـاء أماكـن تحميـل حمولتهـا.

وبذلـك أصبح من الصعب تحديد ما إذا كان النفط قد جاء من روسيا، مما منح المشترين ما يعرف بـ"الإنكار المعقول".

ومـع أن هـذه السـفن أصبحـت ضروريـة لاقتصـاد النفـط الـروسي، فإنهـا تحمـل أخطـاراً جسـيمة لحـدوث انسـكابات نفطيـة أو كـوارث بحريـة أخـرى. ويبلـغ متوسـط عمـر هـذه السـفن نحـو 20 عامـاً، وفـق بيانـات "أس أنـد بي غلوبـال "، مقارنـة بـ13 عامـاً للأسـطول النفطـي بصـورة عامـة.

وقالـت مديـرة مكتـب منظمـة غرينبيـس أوكرانيـا ناتاليـا جـوزاك، "غيـاب التـأمين مـع قـدم السـفن يزيـد فقـط مـن خطـر الكـوارث البيئيـة".

وليـس الخطـر البـيئي وحـده مـا يهـدد، إذ شـكك البعـض في أن السـفن السريـة قـد تنفـذ أعمـال تخريـب تحـت المـاء - تسـتهدف خطـوط أنابيـب أو كابلات - وتبـدو وكأنهـا حـوادث عرضيـة.

ويـأتي للأسـطول الخفـي عيـب آخـر واضـح، إذ خلـص مكتـب المحاسـبة الحكومـي الأميركـي في تقريـر هـذا الشـهر إلى أنـه "قلـل مـن فاعليـة حـد السـعر الأقصـى"، مما أبقـى الأمـوال تتدفـق إلى خزائـن موسـكو وسـاعدها في تمويـل الحـرب في أوكرانيـا.

التحدي الحقيقي يكمن في التنفيذ
غير أن المؤيدين يقولون إن ذلك لا يعني أن العقوبات خطأ، إذ أشـار المسـؤول السـابق في وزارة الخزانـة الأميركيـة وأحـد مهندسـي حـد السـعر بـن هاريـس إلى أن العقوبـات، حتـى وإن كانـت غيـر مثاليـة، تفـرض كلفـة علـى روسـيا، فشـحن النفـط إلى الهنـد أو الـصين وبنـاء الأسـطول الخفـي مكلـف للغايـة، مضيفـاً "التحـدي الحقيقـي يكمـن في التنفيـذ".

وفي الوقـت الحـالي تفـرض الـدول مزيـداً مـن العقوبـات لمكافحـة الأسـطول الخفـي، إذ أدرج الاتحـاد الأوروبي أكثـر مـن 500 سـفينة خفيـة علـى قوائـم العقوبـات في أحـدث إعلان لـه، مما جعـل الموانئ أكثـر تردداً في التعامـل معهـا. كما تلاحـق الولايـات المتحـدة وبريطانيـا وكنـدا وأستراليـا هـذه السـفن، بهـدف تحويلهـا إلى "منبوذيـن بحـريين".

لكـن روسـيا تسـتمر في إضافـة سـفن جديـدة لتحـل محـل المفقـودة، وقـال مبعـوث الاتحـاد الأوروبي للعقوبـات، ديفيـد أوسـوليفان "لديكـم تعبير مريـع في أميركا: لعبـة المطرقـة والحفـر، والتحايـل يشـبه ذلـك إلى حـد كبير".

ومـع ذلـك فـإن روسـيا تتحمـل كلفـة السـفن الجديـدة، بحسـب مـا يوضـح أوسـوليفان "كل مـا قمنـا بـه يكلفهـم كثيراً".

لكـن الحـل غير مثـالي، إذ وجـدت سـفن الأسـطول الخفـي طرقـاً لتجنـب القوائـم السـوداء، مثـل تفريـغ الحمـولات في البحـر أو تغيـير تسـجيلاتها لإخفـاء هويتهـا.

وفي الوقـت نفسـه حـذر إيـان رابلـي أن الغـرب يدفـع روسـيا لإنشـاء اقتصـاد غير قانـوني واسـع النطـاق، بينمـا يؤكـد المسـؤولون الحكوميـون أن البديـل - عـدم اتخـاذ أي إجـراء - ليـس خيـاراً حقيقيـاً.

أنـقـر هـنـا للرجـوع للأعـلى

ماكرون: واردات أوروبا من الطاقة الروسية ضئيلة

اقتصاد الشرق

وصف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون واردات الاتحاد الأوروبي المتبقية من الطاقة الروسية بأنها "ضئيلة للغاية"، معارضاً بذلك دعوات دونالد ترمب للتكتل لتقليل وارداته من الطاقة الروسية إذا كان يرغب في أن تعزز الولايات المتحدة ضغوطها على موسكو لوقف الحرب في أوكرانيا.

وقال ماكرون في مقابلة مع برنامج "فيس ذا نيشن" (Face the Nation) على قناة "سي بي إس" (CBS) يوم الأحد: "هذا ليس عاملاً رئيسياً اليوم، فقد خفضنا استهلاكنا للنفط والغاز بنسبة تزيد عن 80%"

كان الرئيس الأمريكي قد طالب مراراً في الأسبوع الماضي حلفائه في أوروبا بوقف شراء النفط الروسي، مشيراً إلى أنه سيدرس فرض مزيد من العقوبات على روسيا "لكن ليس في الوقت الذي يواصل فيه من أدافع عنهم شراء النفط من روسيا".

واشنطن تدعو لرسوم على الصين والهند

تدعو إحدى المقترحات الأميركية المطروحة إلى فرض ما يُسمى "بالرسوم الجمركية الثانوية" بنسبة تصل إلى 100% على السلع الواردة من الصين والهند، بالإضافة إلى قيود تجارية أخرى تهدف إلى كبح تدفق الطاقة الروسية ومنع نقل التقنيات ذات الاستخدام المزدوج إلى روسيا.

بينما خفض الاتحاد الأوروبي ككل وارداته من الطاقة الروسية منذ بدء الحرب في أوكرانيا عام 2022، إلا أن بعض الدول الأعضاء لا تزال تعتمد بشكل كبيراً على الطاقة الروسية.

سلوفاكيا والمجر ترفضان خفض واردات النفط الروسي

وقالت سلوفاكيا والمجر إنهما ستقاومان ضغوط ترمب لخفض واردات النفط الروسي حتى يجد الاتحاد الأوروبي بدائل كافية.

وأصدر الاتحاد الأوروبي بالفعل حظراً على استيراد مشتقات النفط من روسيا بدءاً من العام المقبل، ويناقش حالياً حظر استيراد الغاز الطبيعي المسال الروسي بدءاً من عام 2027.

وعندما سُئل ماكرون عما إذا كان يؤيد فرض مزيد من العقوبات أو الرسوم الجمركية على روسيا، اعترف بأنه "الأمر لا يعتمد عليه وحده". وقال: "لو كان الأمر يعتمد عليّ فقط، فسنفعل ذلك غداً".

ماكرون حذر بشأن استخدام الأصول الروسية المجمدة

مع تزايد زخم المطالب في أوروبا لاستخدام الأصول الروسية المجمدة لتمويل أوكرانيا، أبدى ماكرون موقفا حذراً.

وقال لمايك روبينسون من "س بي إس": "بالنسبة للأصول المجمدة، نحن حريصون جداً على الامتثال للقواعد الدولية". وأضاف "لا يمكن مصادرة هذه الأصول من البنك المركزي حتى في هذه الظروف".

يقع معظم هذه الأصول الروسية المجمدة، والتي تبلغ قيمتها حوالي 300 مليار دولار، في أوروبا. وقد اقترحت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، هذا الشهر إمكانية استخدام هذه الأموال لتقديم "قرض تعويضات" لأوكرانيا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ترمب يجدد ضغطه على أوروبا لوقف شراء نفط روسيا

اقتصاد الشرق

جدد الرئيس الأميركي دونالد ترمب دعوته للدول الأوروبية إلى "وقف شراء النفط من روسيا"، في خطوة تهدف إلى زيادة الضغط على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لإنهاء الحرب في أوكرانيا.

ترمب قال، خلال خطاب ألقاه في مأدبة عشاء أُقيمت السبت في ماونت فيرنون بولاية فيرجينيا قرب واشنطن: "الأوروبيون يشترون النفط من روسيا.. من المفترض ألا يحدث ذلك، أليس كذلك؟"

ويُوجه ترمب انتقادات متكررة للدول الأوروبية بسبب اعتمادها على الطاقة الروسية. وبعد لقائه رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر يوم الخميس، أعلن أنه مستعد لتكثيف الضغط الاقتصادي على موسكو؛ "لكن ليس عندما يكون أولئك الذين أحارب من أجلهم يشترون النفط من روسيا".

الضغط على أسعار النفط

رغم أن غالبية دول الاتحاد الأوروبي أوقفت وارداتها المباشرة من النفط الروسي منذ الغزو الشامل لأوكرانيا عام 2022، إلا أن كميات محدودة لا تزال تصل إلى المجر وبعض الدول الحبيسة في شرق أوروبا. كما تستورد أوروبا الديزل من دول مثل الهند وتركيا، حيث يُعاد تكرير النفط الروسي وتحويله إلى وقود.

وفي إشارة إلى مات ويتاكر، سفير الولايات المتحدة لدى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والذي كان بين الحضور، قال ترمب: "عليهم أن يتوقفوا عن شراء النفط من روسيا، مات... مات لن يسمح باستمرار ذلك لوقت أطول".

مع استمرار الحرب دون مؤشرات على قرب انتهائها، عبّر ترمب عن استيائه من الرئيس الروسي، بقوله: "أشعر بخيبة أمل كبيرة من الرئيس بوتين". معرباً عن اعتقاده بأن الحرب قد تتوقف إذا جرى "الضغط قليلاً على أسعار النفط".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تكلفة إنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات بحلول 2030.. الشرق الأوسط ضمن الأرخص

الطاقة

رجب عز الدين

ما تزال تكلفة إنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات تمثّل أحد أكبر عوائق انتشاره، إذ لم يشكّل إنتاجه سوى 1% من إجمالي معروض الهيدروجين العالمي حتى عام 2024.

ورغم تحسُّن تقنيات الهيدروجين منخفض الكربون خلال السنوات الماضية، فإن تكلفة إنتاجه ستظل أعلى من الهيدروجين التقليدي حتى عام 2030 على الأقل، بحسب تقرير دولي حديث اطّلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن).

ويُطلَق الهيدروجين منخفض الانبعاثات على كل من الهيدروجين المستخلص من الماء عبر المحللات الكهربائية العاملة بكهرباء متجددة، والهيدروجين الأزرق المشتق من حرق الوقود الأحفوري باستعمال تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه.
ويختلف هذان النوعان عن الهيدروجين التقليدي المنتج من حرق الوقود الأحفوري دون احتجاز الكربون، وهو النوع الأكثر شيوعًا، ويشكّل الغالبية العظمى من الإنتاج العالمي للهيدروجين -حاليًا-.

وبلغ إجمالي إنتاج الهيدروجين قرابة 100 مليون طن خلال عام 2024، وجاء معظمه من النوع التقليدي بنسبة 99%، بينما لم يشكّل الهيدروجين منخفض الانبعاثات (الأزرق والأخضر) سوى أقل من 1%، أي مليون طن.

تكلفة إنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات منذ 2022
ما زال إنتاج الهيدروجين بالطرق التقليدية منخفض التكلفة، لاعتماده على حرق الغاز أو الفحم المتوافرين بكميات واحتياطيات ضخمة.

ورغم ذلك، فقد اهتزت هذه التكلفة بشدة في عام 2022، بعد ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري وخاصة الغاز الطبيعي بمعدلات قياسية غير مسبوقة في أغلب المناطق بسبب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وانقطاع الغاز الروسي عن أوروبا.

وانعكس ذلك على تكلفة إنتاج الهيدروجين التقليدي التي تراوحت خلال 2022 من 1.1 دولارًا للكيلوغرام في بعض المناطق المنتجة للغاز الطبيعي، إلى 9 دولارات للكيلوغرام في المناطق المستوردة.
كما تراوحت تكلفة الهيدروجين الأزرق -المنتَج من حرق الغاز مع احتجاز الكربون- من دولارين للكيلوغرام في بعض المناطق المنتجة للغاز إلى أكثر من 10 دولارات بالمناطق المستوردة.
بينما تراوحت تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر من 4 دولارات للكيلوغرام في بعض المناطق ذات موارد الطاقة المتجددة الوفيرة إلى 10 دولارات للكيلوغرام في المناطق ذات الإمكانات الأقل، بحسب تقرير حديث صادر عن وكالة الطاقة الدولية -مؤخرًا-.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

عودة تكلفة الإنتاج للارتفاع في 2024

كانت تكلفة إنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات في 2022 تشير إلى أنها أصبحت قريبة من الهيدروجين التقليدي، لكن ذلك كان بسبب ظروف استثنائية لم تدم طويلًا.

فقد انخفضت أسعار الغاز بصورة حادّة خلال العامين التاليين، رغم بقائها في عام 2024 بمناطق مثل أوروبا وآسيا عند مستويات تقارب ضعف متوسطاتها التاريخية.

وأدى ذلك إلى انخفاض تكلفة إنتاج الهيدروجين التقليدي بصورة كبيرة إلى 0.8 دولارًا للكيلوغرام في المناطق المنتجة، بينما وصلت في المناطق المستوردة مثل كوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي إلى 4.6 دولارًا للكيلوغرام.

في المقابل، ارتفعت تكلفة إنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات، لا سيما النوع الأخضر، بسبب زيادة تكلفة المعدات وخاصة المحللات الكهربائية، لكن بعض المناطق المحددة مثل الصين كانت استثناءً من ذلك، مع بقاء تكلفة الهيدروجين الأخضر فيها نحو 4.5 إلى 5 دولارات للكيلوغرام.

ويرجع ذلك إلى أن الصين تتمتع بمزايا عديدة في إنتاج الهيدروجين الأخضر، أبرزها، انخفاض أسعار الكهرباء وتكاليف مصادر الطاقة المتجددة، إضافة إلى تراجع تكلفة المحللات الكهربائية، رغم أن أداءها ما زال أقل كفاءة.
لهذا السبب تعتقد وكالة الطاقة الدولية أن المسار الإنتاجي للهيدروجين الأخضر في الصين لا يمكن منافسته بأيّ مكان في العالم حتى لو توافرت الطاقات الإنتاجية اللازمة لذلك.

كما ترى استحالة خفض فجوة التكلفة بين الهيدروجين منخفض الانبعاثات والهيدروجين التقليدي في أغلب مناطق العالم دون سياسات داعمة تمكّن الدول من الانتقال إلى مراحل الإنتاج الكبير.

وتنصح الوكالة بتعجيل هذه السياسات، خاصة في الدول المعتمدة بصورة كبيرة على واردات الوقود الأحفوري، إذ يمكن للهيدروجين الأخضر -على حدّ قولها- أن يدعم تحقيق أهداف خفض الانبعاثات، ويحمي من تقلبات الأسعار، ويحسّن أمن الطاقة.

تكلفة إنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات 2030

استنادًا إلى سيناريو السياسات الحالية، تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تظل تكلفة إنتاج الهيدروجين التقليدي تتراوح من 0.7 دولارًا للكيلوغرام إلى 3.7 دولارًا للكيلوغرام -حسب المناطق المنتجة والمستوردة- بحلول عام 2030.

بينما يُتوقع انخفاض تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر إلى ما يتراوح من 3 إلى 4 دولارات لكل كيلوغرام في المناطق التي تتمتع بانخفاض تكلفة رأس المال ووفرة مصادر الطاقة المتجددة، وعلى رأسها، أستراليا وتشيلي والبرازيل والشرق الأوسط والولايات المتحدة.

أمّا الصين، فمن المتوقع انخفاض تكلفة إنتاجها للهيدروجين الأخضر إلى دولارين لكل كيلوغرام -تقريبًا- بحلول عام 2030، مدعومًا بنمط إنتاجها مختلف وتميّزها عن المناطق الأخرى من حيث تكلفة المعدّات ومعدلات النشر، وتكلفة الطاقة المتجددة.
على الجانب الآخر، تتمتع المناطق المنتجة للغاز الطبيعي مثل الولايات المتحدة والشرق الأوسط بميزة تنافسية أعلى من الصين وأوروبا في إنتاج الهيدروجين الأزرق، باستعمال تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويرجع السبب في ذلك إلى وفرة إنتاج الغاز الطبيعي وانخفاض أسعاره، خلافًا للصين وأوروبا المعتمدتين بصورة أكبر على الواردات لتلبية الطلب المحلي، وإن كانت الصين تعتمد على الفحم في إنتاج الهيدروجين بصورة أكبر من غيرها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

العراق يبدأ تشغيل أول محطة لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية العربية

أعلن رئيس الحكومة العراقية، محمد شياع السوداني، افتتاح أول محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية عبر منظومات الطاقة الشمسية بمعدل 300 ميغاواط كمرحلة أولى في محافظة كربلاء جنوبي بغداد.

وقال السوداني، خلال افتتاح المحطة اليوم الأحد، إن هذا المشروع ينفذ لأول مرة في العراق بمدينة كربلاء بطاقة 300 ميغاواط كمرحلة أولى، فيما ستكون المرحلة الثانية من المشروع في محافظة بابل بطاقة 225 ميغاواط.

وأضاف أن شركة "توتال إنرجي" الفرنسية تنفذ حالياً مشروعاً كبيراً لإنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة الطاقة الشمسية، لكن شركة البلال العراقية نفذت أول مشروع للطاقة الشمسية في محافظتي كربلاء وبابل بطاقة إجمالية تبلغ 525 ميغاواط، وفق وكالة الأنباء الألمانية "د ب أ".

وأوضح أن خطط الحكومة العراقية في بناء المجمعات السكنية في المرحلة المقبلة ستعتمد على منظومات الطاقة الكهربائية بواسطة الطاقة الشمسية، لأن الطاقة الشمسية هي الخيار الاستراتيجي المستقبلي لحماية البيئة وإنتاج الطاقة الكهربائية.

وقال وزير الكهرباء العراقي، زياد علي فاضل، إن هذا أول مشروع كبير لإنتاج الطاقة الكهربائية عبر منظومات الطاقة الشمسية يدخل الخدمة تنفذه شركة عراقية من خلال تركيب نصف مليون خلية لإنتاج الطاقة الشمسية.

وأضاف فاضل: "ماضون في مشاريعنا المستقبلية وخاصة مع شركة توتال الفرنسية التي تنفذ حالياً مشروعاً بطاقة 1000 ميغاواط لحل الاختناقات في تأمين الطاقة الكهربائية من خلال منظومات الطاقة الشمسية في محافظة البصرة".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.